

Distr.: General
3 June 2021
Arabic
Original: English



الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة
الدورة الحادية عشرة

نيويورك، 29 آذار/مارس - 1 نيسان/أبريل 2021

تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة عن دورته
الحادية عشرة

المقررة: السيدة رين أبي (غانا)

أولاً - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

1 - عقد الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة دورته الحادية عشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 29 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل 2021. وعقد الفريق العامل ثلاث جلسات رسمية وخمس جلسات غير رسمية.

2 - وافتتحت الدورة نائبة رئيس الفريق العامل، روزيني ب. فانغكو (الفلبين).

باء - الحضور

3 - حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وحضرها أيضاً ممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومراقبون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. ويمكن الاطلاع على قائمة بأسماء المشاركين على الرابط التالي: <http://social.un.org/ageing-working-group/eleventhsession.shtml>



الرجاء إعادة استعمال الورق



جيم - انتخاب أعضاء المكتب

- 4 - في جلسته الأولى والثانية المعقودتين في 29 آذار/مارس، نظر الفريق العامل في الترشيحات لعضوية مكتب الفريق العامل وانتخب بالتركية ماريا دل كارمن سكيف (الأرجنتين)، رئيسة، وشبيلا كوشير (سلوفينيا) وستيفانو غيرا (البرتغال) نائبين للرئيس.
- 5 - وتألف مكتب الدورة الحادية عشرة للفريق العامل من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الرئيسة:

ماريا دل كارمن سكيف (الأرجنتين)

نواب الرئيس:

روزيني ب. فانغكو (الفلبين)

شبيلا كوشير (سلوفينيا)

ستيفانو غيرا (البرتغال)

المقررة:

رين آبي (غانا)

دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

- 6 - في جلسته الأولى والثانية، نظر الفريق العامل في جدول الأعمال المؤقت وأقره، بصيغته الواردة في الوثيقة [A/AC.278/2021/1](#). وفي ما يلي جدول الأعمال:

- 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
- 2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- 3 - مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.
- 4 - مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.
- 5 - التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن وحفظ كرامتهم.
- 6 - متابعة القرار [152/75](#): التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن وحفظ كرامتهم: الممارسات الفضلى والدروس المستفادة وما قد يدرج في صك قانوني متعدد الأطراف من محتوى وتحديد المجالات والمسائل التي يلزم فيها توفير مزيد من الحماية واتخاذ إجراءات إضافية.
- 7 - مسائل أخرى.
- 8 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة.
- 9 - اعتماد التقرير.

7 - وفي الجلستين نفسيهما، نظر الفريق العامل في تنظيم الأعمال المقترح لدورته الحادية عشرة وأقره، على النحو الوارد في الوثيقة [A/AC.278/2021/CRP.1](#).

8 - وفي الجلستين نفسيهما أيضاً، ناقش الفريق العامل الترتيبات المحددة للدورة الحادية عشرة ووافق عليها، بالصيغة الواردة في ورقة غير رسمية. واتفق الفريق العامل على أن تُطبق هذه الترتيبات كتدبير مؤقت ودون أن يشكل ذلك سابقة بالنسبة لدورات الفريق العامل المقبلة.

هاء - مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة

9 - في جلسته الأولى، أبلغ الفريق العامل بمشاركة 12 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في الدورة الحادية عشرة، وفقاً للمقرر 1/7 المتعلق بطرائق مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمله (انظر [A/AC.278/2016/2](#)، الفقرة 10).

واو - مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة

10 - في جلسته الأولى والثانية، نظر الفريق العامل في مشاركة المنظمات غير الحكومية التالية البالغ عددها 37 منظمة في عمله وقرر منحها الاعتماد:

منظمة أبحاث الناس في مسائل الملكية الشعبية والمبادرات التقليدية

منظمة My Grand Paa-Maa Uganda

مؤسسة Fundación NTD

منظمة Convite AC

منظمة الخدمات لمجتمع الناجين من محرقة اليهود

منظمة مكافحة مرض ألزهايمر وأشكال الخرف المتصلة به في زامبيا

ائتلاف جمعيات حقوق كبار السن في نيجيريا

مبادرة أزار لتمكين الأشخاص الأقل حظاً

شبكة الدعوة لصالح الجدّات

مؤسسة Teggow Obase Nkami العالمية

ائتلاف المتقاعدين من الخدمة المدنية

منظمة الحقوق الأساسية في لانكا

رابطة التضامن الاجتماعي وصندوق التدريب التمكيني

رابطة المسنين

رابطة الأساتذة الجامعيين المتقاعدين (ASPUR)

مركز المسنين السعداء

منظمة أصدقاء كبار السن

مبادرة التنمية الغوثية الأفريقية

منظمة Zveza Društev Upokojencev Slovenije (ZDUS)

منظمة شركات من أجل التنمية

المؤسسة المعنية بالتمكين في مجال السلام

منظمة سانت إليزابيث للرعاية الصحية

المنظمة الوطنية لكبار السن في ليبيريا

منظمة Ardager

منتدى حقوق المسنين في بنغلاديش

منظمة Confederación Estatal de Mayores Activos (CONFEMAC)

منظمة Turbota pro Litnih v Ukraini (TLU)

منظمة Console Mission

مركز التنمية الاجتماعية المبتكرة - غانا

منظمة التثقيف الصحي المدافعة عن الصحة الإنجابية في غانا

الرابطة الليبرية للمتقاعدين

المبادرة العالمية للبيئة والمصالحة

رابطة الأمهات العازبات في كينيا

المبادرة النيجيرية لسلامة الدماغ

الشبكة الأوروبية للشيخوخة

مبادرة إطعام المجتمع المحلي في جنوب أفريقيا

المجلس الوطني لشؤون الأسرة

11 - وفي الجلسة الأولى، أدلى ممثل الاتحاد الروسي ببيان بشأن نقطة نظام، ردّ عليه الرئيس.

12 - وفي الجلسة الثانية، أدلى ببيان ممثل كل من تركيا، والاتحاد الروسي، والجمهورية العربية السورية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وكذلك المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

13 - وفي جلسته الثانية أيضا، قرر الفريق العامل منح الاعتماد للمنظمة غير الحكومية "الرابطة الطبية للمغتربين السوريين" لتشارك في عمله، وذلك بتصويت مسجل بأغلبية 59 صوتا مقابل 5 أصوات وامتناع 29 عضوا عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت على النحو التالي⁽¹⁾:

المؤيدون:

أذربيجان، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتايلند، وتركيا، وتشيكيا، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وغواتيمالا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإريتريا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية.

المتنعون:

إثيوبيا، والأرجنتين، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وباراغواي، والبحرين، والبرازيل، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والجزائر، وسنغافورة، والسنغال، وشيلي، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وغانا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، وكينيا، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، وملاوي، ونيبال، وهايتي، واليمن.

زاي - الوثائق

14 - يمكن الاطلاع على قائمة الوثائق المعروضة على الفريق العامل في دورة عمله العاشرة على الرابط التالي: <http://social.un.org/ageing-working-group/eleventhsession.shtml>.

ثانيا - التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن وحفظ كرامتهم

15 - في جلسته الأولى والثانية المعقودتين في 29 آذار/مارس، نظر الفريق العامل في البند 5 من جدول الأعمال وأجرى مناقشة عامة بشأن هذا البند.

16 - وفي جلسته الأولى، بدأ الفريق العامل مناقشته العامة لهذا البند واطلع على بيان مسجل مسبقاً لممثل البرتغال (باسم الاتحاد الأوروبي)؛ واستمع إلى بيان أدلى به كل من ممثل لكسمبرغ (باسم فريق الأمم المتحدة الأساسي المعني بمسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية

(1) أشار وفد الجبل الأسود في وقت لاحق إلى أنه كان يعتزم التصويت بالتأييد.

وحاملي صفات الجنسيتين) وممثل شيلي (بشأن باسم مجموعة أصدقاء كبار السن)؛ واطلع على بيانات مسجلة مسبقاً لممثلي ألمانيا، وغانا، والأرجنتين، وإيطاليا، ومالطة، وغواتيمالا، والاتحاد الروسي، ونيجيريا، وبيرو، وسلوفينيا، وإكوادور، وشيلي، وكوستاريكا، وكينيا والبرازيل والجمهورية الدومينيكية والنمسا والبرتغال والسلفادور وجمهورية كوريا وكولومبيا والهند وإسبانيا.

17 - وفي جلسته الثانية، واصل الفريق العامل مناقشته العامة للبند واستمع إلى بيانات أدلى بها ممثلو ناميبيا، ونيبال، وبوتان، وتايلاند، والبوسنة والهرسك، وكندا، وسري لانكا، والفلبين، وباراغواي، والمغرب، والجزائر، والصين، وكوت ديفوار، وماليزيا، وتركيا، وكوبا، واليابان، والمملكة المتحدة، وسنغافورة، وفرنسا، ومصر، والمكسيك، وباكستان، وإثيوبيا، فضلاً عن المراقب عن الكرسي الرسولي. وفي الجلسة نفسها، اطلع الفريق العامل على بيانات مسجلة مسبقاً لممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بولندا وجورجيا وألمانيا، ولممثلي المنظمات غير الحكومية التالية: المركز الدولي لدراسات طول العمر (كندا)؛ والرابطة الوطنية الألمانية لمنظمات كبار السن؛ والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين؛ والمنظمة الهندية لمساعدة المسنين؛ ومركز اليابان لدعم الأنشطة والبحوث المتعلقة بكبار السن؛ ومنبر أوروبا للشيخوخة؛ والمؤسسة الإقليمية العامة لمساعدة المسنين "دوبرو ديلو" (الاتحاد الروسي)؛ والرابطة الدولية لعلم الشيخوخة وطب المسنين؛ والرابطة الكوبية للأمم المتحدة؛ ورابطة مساعدة المسنين في إسبانيا.

ثالثاً - متابعة القرار 152/75: التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن وحفظ كرامتهم: الممارسات الفضلى والدروس المستفادة وما قد يدرج في صك قانوني متعدد الأطراف من محتوى، وتحديد المجالات والمسائل التي يلزم فيها توفير مزيد من الحماية واتخاذ إجراءات إضافية

18 - تمشيا مع الترتيبات المحددة للدورة الحادية عشرة، نظر الفريق العامل في البند 6 من جدول الأعمال في جلسات غير رسمية عُقدت في 30 و 31 آذار/مارس.

رابعاً - مسائل أخرى

مناقشة بشأن سبل المضي قدماً

19 - تمشيا مع الترتيبات المحددة للدورة الحادية عشرة، نظر الفريق العامل في البند 7 من جدول الأعمال في جلسة غير رسمية عُقدت في 1 نيسان/أبريل وفي جلسته الثالثة المعقودة في 1 نيسان/أبريل، وأجرى مناقشة بشأن سبل المضي قدماً في الجلسة غير الرسمية.

خامساً - موجز الرئيس بشأن النقاط الرئيسية للمناقشات

20 - في جلسته الأولى والثانية المعقودتين في 29 آذار/مارس، ناقش الفريق العامل ووافق على إدراج الموجز الذي أعده الرئيس بشأن النقاط الرئيسية للمناقشات في تقرير الدورة. وفيما يلي الموجز الذي أعده الرئيس:

مقدمة

بدأت الدورة الحادية عشرة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة بانتخاب أعضاء المكتب. وانتخب الفريق العامل بالتركية ماريلا ديل كارمن سكيف (الأرجنتين) رئيسة وشبيلا كوشير (سلوفينيا) وستيفانو غيرا (البرتغال) نائبين للرئيس.

وأشير إلى أن الفريق العامل انتخب، في الجلسة الأولى من دورته التاسعة، المعقودة في 15 نيسان/أبريل 2019، روزيني ب. فانغكو (الفلبين) نائبة للرئيس ورين آبي (غانا) مقرر.

وفيما يتعلق بتكوين المكتب، أود أن أعرب عن ارتياحي الكبير لأن 80 في المائة من أعضاء الفريق العامل هم من النساء، وهو ما يمثل علامة هامة وإيجابية للغاية في سياق الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين داخل الأمم المتحدة.

وبدأ الجزء الافتتاحي من الدورة الحادية عشرة بكلمات ترحيبية، ألقينها بصفتي رئيس الفريق العامل، تلتها كلمة افتتاحية ألقاها رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. ثم أدلى الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان ببيان نيابة عن الأمين العام. وأخيراً، اطلع الفريق العامل على بيان مسجل مسبقاً بالفيديو لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وأود أن أعرب عن خالص تقديري وامتناني لرئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان والمفوضة السامية لحقوق الإنسان لما أبدوه من التزام قوي وما صدر عنهم من رسائل قوية خلال الجزء الافتتاحي. وكان من دواعي شرف الفريق العامل الترحيب بمثل هؤلاء المسؤولين المرموقين.

ثم أقر الفريق العامل جدول الأعمال وبرنامج عمل الدورة. وينبغي التأكيد على أن الفريق العامل نظم عمله وفقاً للقرار الشفوي المتخذ خلال المناقشة التي جرت بشأن سبل المضي قدماً خلال الدورة العاشرة المعقودة في نيسان/أبريل 2019.

وخلال فترة ما بين الدورات، اقترح المكتب تنظيم العمل كالاتي: إجراء مناقشة عامة بشأن موضوع "التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن وحفظ كرامتهم"؛ وعقد حلقة نقاش تليها مناقشة تفاعلية بشأن العناصر المعيارية لمتابعة النظر في مجالي التركيز في الدورة العاشرة "التعليم، والتدريب، والتعلم مدى الحياة، وبناء القدرات" و "الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي (بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية)؛" وعقد حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وكبار السن، تليها مناقشة تفاعلية؛ وعقد حلقتي نقاش تليهما مناقشة تفاعلية بشأن كل من مجالي التركيز "الحق في العمل والوصول إلى سوق العمل" و "إمكانية اللجوء إلى القضاء"⁽²⁾؛ وإجراء مناقشة بشأن سبل المضي قدماً.

وخلال فترة ما بين الدورات، طلب الرئيس من أعضاء الفريق العامل (الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب) وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة (المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات

(2) خلال المناقشة التي جرت بشأن سبل المضي قدماً في الدورة السابعة، قرر الفريق العامل تركيز دوراته المقبلة على مسائل محددة تؤثر على تمتع كبار السن بحقوق الإنسان الخاصة بهم. وأدرجت قائمة بمسائل التركيز التي اقترحتها أعضاء الفريق العامل في تقرير الدورة السابعة (A/AC.278/2016/2، الفقرة 29).

الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية) تقديم مدخلات موضوعية بشأن مجالي التركيز المختارين للدورة الحادية عشرة، استناداً إلى استبيانين أعدتهما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يتعلق بمجال التركيز "الحق في العمل والوصول إلى سوق العمل"، تلقى الفريق العامل مدخلات من 31 دولة عضو ودولة لها مركز المراقب، و 28 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، ومنظمة حكومية دولية واحدة، و 4 كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، و 55 منظمة غير حكومية معتمدة. أما فيما يتعلق بمجال التركيز "إمكانية اللجوء إلى القضاء"، فقد تلقى الفريق العامل مدخلات من 28 دولة عضو ودولة لها مركز المراقب، و 26 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، ومنظمة حكومية دولية واحدة، و 3 كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، و 52 منظمة غير حكومية معتمدة.

واستناداً إلى المساهمات العديدة الواردة، أعد المكتب، من خلال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ورقة غرفة اجتماعات لكل مناقشة تفاعلية بشأن مجالي التركيز، توجز المساهمات وتبرز المجالات التي تشكل أرضية مشتركة والاتجاهات المحددة في الردود على الاستبيانين. وأود أن أخص بالشكر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على توليها إعداد هاتين الورقتين، اللتين ساعدتا في توجيه المناقشات التفاعلية. ويمكن الاطلاع على الورقتين على الموقع الشبكي للفريق العامل.

علاوة على ذلك، وكما اتفق عليه المكتب خلال فترة ما بين الدورات، شرع الفريق العامل خلال دورته الحادية عشرة في عقد حلقة نقاش ومناقشة تفاعلية بشأن العناصر المعيارية لمعالجة المسائل المتصلة بمجالي التركيز في الدورة العاشرة، وهما "التعليم، والتدريب، والتعلم مدى الحياة، وبناء القدرات" و "الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي (بما في الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية)".

وفي هذا الصدد، وخلال فترة ما بين الدورات، طلب الرئيس من أعضاء الفريق العامل وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين تقديم مدخلات معيارية تستند إلى الاستبيانين اللذين أعدتهما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتلقى الفريق العامل مدخلات من 20 دولة عضو ودولة لها مركز المراقب، و 20 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، ومنظمة حكومية دولية واحدة، و 7 كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، و 46 منظمة غير حكومية معتمدة.

واستناداً إلى تلك المساهمات، أعد المكتب، من خلال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ورقتي غرفة اجتماعات من أجل توجيه المناقشة التفاعلية بشأن العناصر المعيارية.

وبعد إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل، نظر الفريق العامل في الترتيبات الخاصة بدورته الحادية عشرة. ونظراً إلى استمرار أثر جائحة كوفيد-19 وما يرتبط بها من قيود مفروضة على عقد الاجتماعات بالحضور الشخصي في مقر الأمم المتحدة، وبغية ضمان اختتام أعمال الفريق العامل بنجاح في دورته الحادية عشرة، أوصى المكتب بترتيبات محددة للدورة لكي ينظر فيها الفريق العامل.

وخلال فترة ما بين الدورات، أجرى المكتب مشاورات مع الوفود بشأن وثيقة بعنوان "الترتيبات الموصى بها لعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة في دورته الحادية عشرة"، حدد فيها الترتيبات المقترحة لعقد الدورة. وكانت التوصية بأن تُطبق الترتيبات كتدبير مؤقت ودون أن يشكل ذلك سابقة لدورات الفريق العامل المقبلة.

وفيما يتعلق بالمناقشة العامة، أوصي بدعوة ممثلي الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب والاتحاد الأوروبي إلى الإشارة إلى ما إذا كانوا يرغبون في تقديم ملاحظاتهم شخصياً أو عن طريق بيان مسجل مسبقاً بالفيديو عند التسجيل في قائمة المتكلمين. وبالمثل، سيُدعى ممثلو منظمات المجتمع المدني المعتمدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات المركز "ألف" المشاركة في المناقشة العامة، وفقاً للقرارات المتخذة في الدورة التنظيمية والدورة السابعة للفريق العامل، إلى القيام بذلك عن طريق بيانات مسجلة مسبقاً بالفيديو. وتُرسل البيانات الخطية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالبيانات المسجلة مسبقاً بالفيديو، إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: estatements@un.org.

علاوة على ذلك، وكجزء من توصيات المكتب، إن حلقة النقاش الرفيعة المستوى المقترحة بشأن كوفيد-19 وكبار السن وحلقات النقاش التفاعلية بشأن المدخلات المعيارية ومجالي التركيز والمناقشة بشأن سبل المضي قدماً تُعقد خلال جلسات غير رسمية افتراضية، مع توفير الترجمة الفورية عن بعد، وبالتالي أن تقتصر مدتها على ساعتين.

ووردت الترتيبات في الوثيقة المذكورة أعلاه التي اطلعت عليها الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب خلال فترة ما بين الدورات، ولم ترد أي اعتراضات.

وبعد اعتماد الترتيبات الخاصة بدورته الحادية عشرة، نظر الفريق العامل في مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات المركز ألف⁽³⁾. ووفقاً لمقرر الفريق العامل 1/7 بشأن طرائق مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمله (انظر [A/AC.278/2016/2](#)، الفقرة 10)، اتخذ في الجلسة الأولى من دورته السابعة المعقودة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2016، عمت الأمانة العامة الطلبات الواردة من 12 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ذات المركز ألف على جميع الدول الأعضاء قبل انعقاد الدورة الحادية عشرة بأربعة أسابيع.

وقرر الفريق العامل تطبيق الترتيب الذي حدده رئيسه السابق (انظر [A/AC.278/2016/2](#)، الفقرة 29)، والذي تكون بموجبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة قادرة على شغل مقاعد منفصلة بعد الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب، وأخذ الكلمة، دون التمتع بحق التصويت، في إطار أي بند من بنود جدول الأعمال وتقديم مساهمات خطية إلى الفريق العامل في إطار أي بند من بنود جدول الأعمال.

وأود أن أرحب بالمشاركة الفعالة والمساهمات المجدية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات المركز "ألف" في مناقشات وأعمال الفريق العامل. وبالفعل، فقد واصل الفريق العامل تعزيز مشاركتها في عمله، عملاً بالولاية التي نصت عليها الجمعية العامة في قرارها [181/72](#) المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2017 والمعنون "المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها".

ثم شرع الفريق العامل في الموافقة على مشاركة المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي طلبت منحها الاعتماد. وتلقى 38 طلباً من هذا القبيل، قُدمت وفقاً لطرائق مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل الفريق العامل، المعتمدة في عام 2011 خلال

(3) المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمنحها اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المركز "ألف" تُعتبر ممثلة امتثالا كاملاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (باريس المبادئ)، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها [134/48](#).

دورته التنظيمية (انظر A/AC.278/2011/2، الفقرة 8). ووافق الفريق العامل على مشاركة 37 منظمة غير حكومية بدون تصويت وعلى مشاركة منظمة غير حكومية واحدة بتصويت مسجل.

مناقشة عامة

في وقت لاحق، عقد الفريق العامل مناقشته العامة بشأن موضوع "التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن وحفظ كرامتهم". وأود أن أعرب عن تقديري للمشاركة النشطة لممثلي العديد من الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب وللممثلة مجموعات الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في المناقشة، وأن أنه بهذه المشاركة.

وأود أن أسلط الضوء على أن 7 وزراء، و 2 من نواب الوزراء، و 10 ممثلين من العاصمة، و 22 ممثلاً دائماً لدى الأمم المتحدة، و 2 من نواب الممثلين الدائمين، و 5 ممثلين آخرين وممثل عن دولة واحدة لها مركز المراقب، شاركوا في المناقشة العامة.

وخلال المناقشة العامة، تم الاعتراف بأن الفريق العامل هو أبرز منتدى دولي مكرس خصيصاً لحقوق كبار السن وأعربت الوفود عن دعمها لعمله والتزامها به.

وشددت بعض الوفود على ضرورة معالجة الاتجاه الديمغرافي لشيخوخة السكان في جميع أنحاء العالم باعتباره أحد تحديات هذا القرن. وأشار إلى دور كبار السن الذي لا يمكن إنكار أهميته باعتباره مساهمين رئيسيين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية المستدامة لمجتمعاتهم. وشددت الوفود على ضرورة كفالة التمكين الكامل لكبار السن للسماح لهم بتقديم تلك المساهمة بفعالية، كي لا يكونوا مجرد متلقين للرعاية الخاصة والحماية الاجتماعية، بل كي يصبحوا أيضاً أصحاب حقوق محددة وعناصر فاعلة نشطة معتمدة على الذات ومستقلة ومستفيدة من التغيير.

وأكدت معظم الدول الأعضاء على الأثر غير المتناسب لجائحة كوفيد-19 على حياة كبار السن وصحتهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وعلى تمتعهم بحقوق الإنسان الواجبة لهم. ووصفت الدول الأعضاء تشريعاتها الوطنية المتصلة بكبار السن وعرضت التدابير المتخذة والسياسات المعتمدة على الصعيد الوطني من أجل التصدي للآثار الخطيرة للجائحة على كبار السن. وسلط عدد كبير من الوفود الضوء على الممارسات والاستراتيجيات الوطنية المتصلة بالحماية الاجتماعية، والحصول على الخدمات الصحية، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، والحق في العمل، والتعلم والتعليم مدى الحياة، وتعزيز الشيخوخة النشطة، والوصول إلى سوق العمل.

وأشارت بعض الدول الأعضاء إلى حملات التطعيم التي قامت بها لمكافحة جائحة كوفيد-19، والأولوية المعطاة لكبار السن، وأهمية التعاون والتضامن متعددي الأطراف لضمان الحصول العادل على اللقاحات باعتبارها من المنافع العامة العالمية في مجال الصحة. وأثنت وفود عديدة على الجمعية العامة لإعلانها العقد 2021-2030 عقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة وأعربت عن التزامها القوي بالعمل على تحقيق أهدافه.

علاوة على ذلك، رحبت العديد من الدول الأعضاء بالموجز السياساتي للأمين العام بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على كبار السن، الذي ناشد فيه البلدان تعزيز تدابير تصديها للجائحة على أساس احترام

حقوق الإنسان لكبار السن وحفظ كرامتهم، فضلا عن التضامن العالمي. كما أشارت بعض الوفود إلى البيان المشترك، الصادر في أيار/مايو 2020، والذي تعرب فيه 146 دولة عضو ودولة لها مركز المراقب عن تأييدها للموجز السياساتي.

وأكد العديد من الدول الأعضاء ومعظم المشاركين الآخرين على أن جائحة كوفيد-19 كشفت ما يترتب على الافتقار إلى صك دولي مكرس لحقوق الإنسان لكبار السن من أثر على تمتعهم بحقوقهم، وشددوا على الحاجة إلى صك دولي ملزم قانونا يعالج على وجه التحديد الثغرات القانونية القائمة لحماية حقوقهم بشكل كامل.

وعلى الصعيد الإقليمي، ذكرت بعض الدول الأعضاء أنها صدقت على اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن وأشارت إلى أهمية ذلك الصك في تعزيز الحماية في هذا الصدد.

وأكدت دول أعضاء أخرى على أهمية مواصلة تعزيز تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة من أجل تحقيق أهدافها وتعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بصورة شاملة لجميع الأعمار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأشارت بعض الوفود إلى أهمية مشاركة وانخراط جميع أصحاب المصلحة المعنيين ورحبت على وجه الخصوص بمشاركة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدورة الحادية عشرة للفريق العامل.

وعقب المناقشة العامة، عقد الفريق العامل حلقة نقاش تفاعلية بشأن العناصر المعيارية لمتابعة النظر في مجالي التركيز في الدورة العاشرة "التعليم، والتدريب، والتعلم مدى الحياة، وبناء القدرات" و "الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي (بما في ذلك الحدود لدنيا للحماية الاجتماعية)؛" وحلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن كوفيد-19 وكبار السن؛ وحلقتي نقاش تفاعليتين بشأن مجالي التركيز في الدورة الحادية عشرة، "الحق في العمل والوصول إلى سوق العمل" و "إمكانية اللجوء إلى القضاء".

وأود أن أعرب عن تقديري للمتعاونين ومديري المناقشات على مداخلتهم الممتازة والموضوعية، التي أثارت نقاشاً عميقاً ومثمراً بين الأعضاء، مما ساهم في تنفيذ ولاية الفريق العامل المتمثلة في تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن. وكان من بين المتعاونين ممثلون عن الحكومات الوطنية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، والخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان.

وأود أن أثنى على المكتب لما بذله من جهود من حيث تشكيل مختلف أفرقة النقاش، نظرا لما أولاه من اهتمام خاص للتوازن الجغرافي والتكافؤ بين الجنسين وتنوع أصحاب المصلحة، مما أثرى المناقشات الموضوعية طوال الدورة.

وسبقت كل مناقشة حلقة نقاش تخللتها عروض قدمتها مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الذين أعربوا عن آرائهم من وجهات نظر مختلفة، مثل حقوق الإنسان، والقانون الدولي الحالي لحقوق الإنسان، والخبرات الوطنية والإقليمية، والولايات المحددة لحقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وأعقبت كل حلقة نقاش مناقشة تفاعلية شارك فيها جميع أصحاب المصلحة، مسترشدين بورقتي غرفة الاجتماعات اللتين أعدتهما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللّتين توجزان الاتجاهات الرئيسية والمجالات التي تشكل أرضية مشتركة المنبثقة عن المدخلات الواردة قبل انعقاد الدورة.

كوفيد-19 وكبار السن

في أعقاب المناقشة العامة، ونظرا إلى أن كبار السن كانوا من بين أول وأشد المتضررين من الأزمة الصحية والاجتماعية والاقتصادية والأزمة في مجال حقوق الإنسان التي سببتها جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، عقد الفريق العامل حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن كوفيد-19 وكبار السن⁽⁴⁾.

وكان الهدف من ذلك إتاحة الفرصة للمشاركة في مناقشة مجدية بشأن الأثر الوخيم الذي أحدثته الجائحة ولا تزال تحدثه على حياة كبار السن وصحتهم ورفاههم وحقوق الإنسان الواجبة لهم. وتمثل الهدف الآخر في تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة خلال التصدي لجائحة كوفيد-19، مع التفكير في أفضل السبل لإعادة البناء بشكل أفضل والتصدي للتحديات المقبلة في فترة التعافي بعد الجائحة بغية إقامة مجتمعات أكثر شمولاً وإنصافاً ورفقاً بالمسنين.

وشدد المتحاورون والوفود والمشاركون على أن جائحة كوفيد-19 كان ولا يزال لها أثر غير متناسب على كبار السن، وأنها كشفت وضخمت الثغرات القائمة في مجال حماية حقوق الإنسان الواجبة لهم. وفي 1 آذار/مارس 2021، كانت 7 من أصل 10 حالات وفاة بسبب كوفيد-19 تُسجل في صفوف كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً. وقد كشفت الجائحة عن أوجه عدم مساواة منهجية طويلة الأمد، بما في ذلك أنماط تمييز تضرب بجذورها في التمييز ضد المسنين وتنعكس في عدم كفاية الخدمات الصحية المتاحة لكبار السن، وثغرات في الحماية الاجتماعية، وتمييز متعدد الجوانب على أساس العمر ونوع الجنس والإعاقة وأسباب أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، شدد المشاركون على أنه على الرغم من أن كبار السن يشكلون مجموعة متنوعة، فقد وصفوا عموماً بأنهم ضعفاء. بيد أن المتكلمين أشاروا إلى أن كبار السن، إدراكاً منهم للتحديات، يؤدون أدواراً متعددة وحيوية كمقدمين للرعاية ومعلمين وقادة ومتطوعين وكمصدر للخبرة والإلهام. وفي مواجهة الجائحة، سارع كبار السن من أطباء وممرضين متقاعدين إلى الاستجابة لطلب المساعدة في ذروة الأزمة.

وخلال المناقشة، شدد بعض المتكلمين على أن جائحة كوفيد-19 قد وضعت حقوق الإنسان على المحك بشكل لم يسبق له مثيل وأن استجابات الصحة العامة للجائحة قد أكدت مجدداً عدم كفاية الحماية من التمييز على أساس التقدم في السن في القانون الوطني والقانون الدولي على السواء. وسيقت أمثلة على الطرق التي أثرت بها بعض التدابير التي اتخذتها الحكومات للحد من انتشار الفيروس على كبار السن.

(4) كان المتحاورون كالاتي: وزيرة العمل والتضامن والضمان الاجتماعي في البرتغال، آنا منديس غودينهو؛ والأمانة العامة لحقوق الإنسان وعلم الشيخوخة المجتمعية والسياسات الجنسانية وسياسات الرعاية، المعهد الوطني للخدمات الاجتماعية للمتعاقدين وأصحاب المعاشات التقاعدية في الأرجنتين، مونيكا روكيه؛ والخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، كلوديا ماهر.

وأشير إلى ما جاء في التقرير العالمي عن التمييز ضد المسنين، الصادر مؤخرًا عن منظمة الصحة العالمية، ومفاده أن شخصًا واحدًا من كل شخصين على مستوى العالم لديه مواقف تمييزية ضد المسنين. وأثناء الجائحة، انتشرت القوالب النمطية التي تميز ضد المسنين في التغطية الصحفية ومحتوى وسائل التواصل الاجتماعي.

وذكرت أمثلة على المشاق وحالات الإهمال التي عانى منها كبار السن أثناء الجائحة، مثل نقص المياه، والسكن غير المستقر، واستحالة العزلة البدنية داخل الأسر المعيشية متعددة الأجيال، مما عرض كبار السن لحالات ازداد فيها خطر الإصابة والوفاة. فكبار السن الذين خضعوا لتدابير الحجر الصحي أو الإغلاق مع أفراد الأسرة أو مقدمي الرعاية كانوا عرضة لخطر العنف وسوء المعاملة والإهمال بشكل متزايد.

وأكد المشاركون على أن جائحة كوفيد-19 كشفت عن مواطن الضعف في خدمات الرعاية الصحية والرعاية طويلة الأجل. ويتعرض العديد من كبار السن للتمييز على أساس السن في القرارات المتعلقة بالرعاية الطبية والفرز والعلاجات المنقذة للحياة، ويعاني الكثير منهم من العزلة الاجتماعية التي تؤدي إلى الاكتئاب وغير ذلك من مشاكل الصحة البدنية والعقلية. كما أشار المشاركون إلى التقارير التي أفادت عن الأثر الخطير للجائحة على حياة كبار السن في دور الرعاية ومؤسسات الرعاية، حيث يواجهون خطر الإصابة والوفاة بشكل متزايد ويعانون من القيود المفروضة على زيارات أفراد الأسرة.

وشدد المتكلمون أيضًا على أن الاستبعاد الرقمي يعيق بشكل كبير وصول كبار السن إلى المعلومات الأساسية المتصلة بالتدابير الصحية والاجتماعية - الاقتصادية. وأشير إلى أن كبار السن الذين يعيشون بمفردهم، أو في دور الرعاية، أو في المناطق الريفية أو النائية، أو في المناطق التي تفتقر إلى إمكانية الاتصال الإلكتروني، قد يعانون من محدودية الوصول إلى المعلومات والخدمات المتاحة من خلال التكنولوجيات الجديدة بسبب عدم إمكانية الحصول على الأجهزة ومحدودية المهارات الرقمية والمساعدة.

وأشارت الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان إلى أن الجائحة لم تسلط الضوء على العوائق التي تمنع كبار السن من تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان الواجبة لهم فحسب، بل أظهرت أيضًا كيف يُترك كبار السن خلف الركب. وشددت على أن الجائحة دلت بوضوح على وجود ثغرة في الحماية، وبالتالي على الحاجة الملحة إلى تعزيز إطار حقوق الإنسان لكبار السن.

وخلال المناقشة، أُشير إلى أن الأمين العام ذكر، في موجزه السياسي بشأن أثر كوفيد-19 على كبار السن، أن الافتقار إلى صك قانوني دولي، إلى جانب عدم كفاية الحماية الوطنية للحقوق، قد يكون قد أسهم في عدم كفاية تدابير التصدي للجائحة. وكان الأمين العام قد دعا إلى بناء أطر قانونية أقوى على المستويين الوطني والدولي لحماية حقوق الإنسان لكبار السن، بسبل منها تسريع جهود الفريق العامل الرامية إلى وضع مقترحات بشأن صك قانوني دولي لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وحفظ كرامتهم. وبالإضافة إلى ذلك، أشار بعض المتكلمين إلى بيان التأييد المشترك للموجز السياسي للأمين العام الذي أقرته 146 دولة عضو ودولة لها مركز المراقب.

وأقترح أن تصبح زيادة حماية وتعزيز حقوق الإنسان لكبار السن، بما في ذلك من خلال أطر قانونية أقوى، جزءًا من نقلة نوعية في الجهود التي نبذلها من أجل التعافي، بينما تم التأكيد على الحاجة إلى إعادة بناء مجتمع أكثر شمولًا ورفقًا بالمسنين وقادر على الصمود للوفاء بوعدهم بعدم ترك أحد خلف الركب.

المدخلات المعيارية المتعلقة بمجالي التركيز في الدورة العاشرة

في أعقاب حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن جائحة كوفيد -19 وكبار السن، عقد الفريق العامل حلقة نقاش تفاعلية بشأن المدخلات المعيارية المتعلقة بمجالي التركيز في الدورة العاشرة⁽⁵⁾.

وكان الهدف من الجزء التحويري متابعة المناقشات المثمرة والموضوعية التي عُقدت خلال الدورة العاشرة بشأن "التعليم، والتدريب، والتعلم مدى الحياة، وبناء القدرات" و "الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي (بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية)" والاستمرار في البناء عليها من وجهة نظر معيارية، من أجل تبادل الآراء وأفضل الممارسات وعناصر محددة.

وناقش ممثلو الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشكل جدي ما ورد من مدخلات معيارية. ورحب المشاركون بحلقة النقاش التفاعلية، وورقة غرفة الاجتماعات التي أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وانطوت ورقة غرفة الاجتماعات وحلقة النقاش على وصف للثغرات المعيارية الرئيسية في المجالات المواضيعية المختارة ولتجزؤ ومحدودية التغطية بموجب الصكوك الدولية والأطر القانونية والسياساتية الوطنية القائمة.

وفيما يتعلق بمجال التركيز "التعليم، والتدريب، والتعلم مدى الحياة، وبناء القدرات"، سلطت المناقشة الضوء على أهمية اعتماد نهج وإستراتيجية يشملان جميع مراحل الحياة من أجل تمكين كبار السن من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لإدارة صحتهم، ومواكبة التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشاركة في الحياة المجتمعية، والوصول إلى سوق العمل، والحفاظ على استقلالهم واعتمادهم على الذات.

وفيما يتعلق بمجال التركيز "الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي (بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية)"، أشار خلال المناقشة إلى أن الحق في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي مكرس في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعديد من اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية. وفي الوقت نفسه، بيّنت المناقشة أيضًا وجود مجال كبير لمعالجة ذلك الحق بطريقة أكثر شمولاً بحيث يغطي مجموعة من التدابي، بما في ذلك التأمين الاجتماعي، والمعاشات التقاعدية القائمة على دفع اشتراكات وغير القائمة على دفع اشتراكات، ومع مراعاة خاصة لظروف كبار السن المتنوعة.

وخلال المناقشة، شدد المتكلمون على أثر التمييز ضد المسنين وتقاطعية التمييز وأكدوا على أهمية الاعتراف باحتياجات وتجارب مجموعات متنوعة من كبار السن في المجالين المواضيعيين على السواء. وقدم المشاركون عدة أمثلة على الإجراءات والمبادرات المتخذة، بما في ذلك فيما يتعلق بأثر اتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان لكبار السن، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والإجراءات الإيجابية

(5) أدار حلقة النقاش أستاذ القانون، جامعة نيو ساوث ويلز في أستراليا، أندرو بيرنز. وكان المتحاورون كالتالي: الأستاذ ورئيس المديرية العامة للتغير الديموغرافي وكبار السن والضمان الاجتماعي، الوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة وكبار السن والنساء والشباب في ألمانيا، ماتياس فون شفاينفيلدغول؛ والأمين الفني، المجلس الوطني للمساواة بين الأجيال في إكوادور، فرانسيسكو سيفالوس تيزادا؛ والأستاذة، كلية القانون والإدارة، جامعة سيليسيا، بولندا، باربرا ميكولايتشيك؛ ومدير المعهد الدولي للشيخوخة في مالطة، مارفن فورموزا. وقدمت ورقة غرفة الاجتماعات رئيسة وحدة البرنامج المعني بالشيخوخة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أمل أبو رافع، ورئيس الفريق (قسم حقوق الإنسان والمسائل الاقتصادية والاجتماعية)، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ريو هادا.

المتخذة من البلديات في مجال تقديم الخدمات لكبار السن وتشجيع مشاركتهم في عمليات صنع القرار المحلية في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19.

وشدد المتحاورون على أن جائحة كوفيد-19 أسهمت في إبراز الثغرات الحالية في الإطار القانوني الدولي وسلطت الضوء على الضرورة الملحة للمضي قدماً في وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن حقوق الإنسان لكبار السن، من أجل مكافحة التمييز ضد المسنين والتمييز على أساس السن وتحسين إمكانية لجوء كبار السن إلى القضاء والتماسهم سبل الانتصاف الفعالة وواجبة الإنفاذ.

وأشار المتحاورون أيضاً إلى تحديث دراسة النتائج التحليلية لعام 2012 التي تتناول المعايير الشارعة في القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بكبار السن، الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، باعتباره مرجعاً مفيداً لمواصلة المناقشة.

وخلال المناقشة التفاعلية، قدم المتحاورون والمشاركون أمثلة على الجهود المبذولة لمواجهة بعض التحديات التي تم إبرازها أعلاه، من خلال القوانين والسياسات المعتمدة خصيصاً لصالح كبار السن. كما سلطوا الضوء على الأدوار المهمة التي تقوم بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تيسير إمكانية اللجوء إلى القضاء والتماس سبل الانتصاف.

الحق في العمل والوصول إلى سوق العمل

رحب المتحاورون والوفود والمشاركون بحلقة النقاش التفاعلية بشأن مجال التركيز في الدورة الحادية عشرة، "الحق في العمل والوصول إلى أسواق العمل"⁽⁶⁾.

وخلال المناقشة، أشار إلى أن الحق في العمل والوصول إلى سوق العمل مكرس في القانون الدولي لحقوق الإنسان وفي الإطار المعياري لمنظمة العمل الدولية من خلال اتفاقياتها وتوصياتها.

وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن لكل شخص بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق العمل، وحرية اختيار عمله والحق في ظروف عمل عادلة ومرضية وفي الحماية من البطالة. كما أشار إلى أن المادتين 6 و 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مكرستان حصرياً للحق في العمل، وأن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حثت الدول على اتخاذ تدابير لمنع التمييز على أساس السن في العمل والمهنة وعلى وضع برامج تقاعد. ويوفر هذان الصكان، من بين صكوك أخرى، توجيهات لإعمال حق الإنسان لكبار السن في العمل وتمكينهم من الوصول إلى أسواق العمل.

وأشار المشاركون إلى أنه على الرغم من وجود هذه الأطر، فإن العديد من المسائل الخاصة بكبار السن في أسواق العمل والمهمة بالنسبة لهم لم تعالج بشكل كاف. ومن المسائل التي تتطلب المزيد من

(6) أدارت حلقة النقاش الممثلة الخاصة لمنظمة العمل الدولية لدى الأمم المتحدة ومديرة مكتب منظمة العمل الدولية، نيويورك، بيتي أندريس. وكان المتحاورون كالاتي: الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، كلوديا ماهر؛ وعضوة مكتب نائب الرئيس للديمقراطية والديمقراطية، المفوضية الأوروبية، أستريد دننلر؛ ونائب مدير مدرسة الخدمة الاجتماعية، جامعة بار إيلان، إسرائيل، ليأت أبالون؛ والمؤسس والرئيس التنفيذي لمؤسسة Christopher P. Gardner Foundation Incorporated، كريس غاردنر. وقدمت ورقة غرفة الاجتماعات رئيسة فرع الإدماج الاجتماعي والمشاركة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ماسومي أونو.

الاهتمام، في جملة مسائل أخرى كثيرة، تطبيق نهج يشمل جميع مراحل الحياة إزاء الحق في العمل، والافتقار إلى أطر تعلم مدى الحياة، وأثر أوجه عدم المساواة بين الجنسين، والمعاشات التقاعدية الكافية، وإعمال الحق في الرعاية والاستقلالية في إطار تطبيق الحق في العمل، وواقع العمل غير الرسمي بين كبار السن، والعقبات المتعددة التي تحول دون الوصول إلى سوق العمل.

وأشار المتكلمون إلى أن هذه التحديات والعقبات تؤدي إلى إنكار الحق الأساسي في العمل لكثير من كبار السن. وفي هذا الصدد، دعا بعض المشاركين إلى اعتماد صك دولي ملزم قانوناً بشأن حقوق كبار السن.

وشدد المتحاورون أيضاً على الأثر الواسع النطاق للتمييز ضد المسنين في إعمال الحق في العمل والوصول إلى أسواق العمل بين كبار السن، فضلاً عن أثر التمييز المتعدد الجوانب، بما في ذلك التمييز الجنساني. وسلط الضوء على أن مكافحة القوالب النمطية بين أرباب العمل والمجتمع ككل أمر أساسي في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر العديد من المتحاورين الحاجة إلى إعادة التفكير في مراحل الحياة، بما في ذلك الحياة المهنية، من خلال تطبيق نهج يشمل جميع مراحل الحياة.

واتفقت الوفود على ضرورة معالجة التمييز ضد المسنين على جميع المستويات. وتبادل العديد من الوفود الخبرات الوطنية المستمدة من المبادرات الرامية إلى تعزيز حق الإنسان لكبار السن في الوصول إلى العمل، بما يشمل البرامج التدريبية لصالح أرباب العمل والتغييرات في تشريعات التقاعد لإتاحة المزيد من المرونة. كما أثير دور اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن في توجيه السياسات على المستوى الوطني.

إمكانية اللجوء إلى القضاء

رحب المتحاورون والوفود والمشاركون بحلقة النقاش التفاعلية بشأن مجال التركيز في الدورة الحادية عشرة، "إمكانية اللجوء إلى القضاء"⁽⁷⁾.

وسلم المتحاورون بأن إمكانية اللجوء إلى القضاء حق أساسي في حد ذاته وشرط مسبق لحماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان الأخرى. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على أن الناس جميعاً سواء أمام القانون وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز وأن لكل شخص الحق في إنصافه الفعلي من أي انتهاك للحقوق الأساسية، والحق في محاكمة عادلة.

ولوحظ أن غالبية كبار السن يواجهون مشاكل تتصل بالعدالة على نطاق مجموعة واسعة من المسائل، بما في ذلك المنازعات على الأراضي والممتلكات، والصعوبات في الوصول إلى الخدمات العامة، والمشاكل المالية ومشاكل الديون، والخلافات الأسرية، والعنف، والجريمة، والمشاكل في العمل. بيد أنه في حين أن معظم الدساتير والقوانين الوطنية تضمن إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء وتساوي الجميع أمام

(7) أدارت حلقة النقاش مفوضة لجنة حقوق الإنسان في الفلبين، كارين س. غوميس دومبيت. وكان المتحاورون كالاتي: مدير سياسات الرعاية، أمانة حقوق الإنسان وعلم الشيخوخة المجتمعية والسياسات الجنسانية وسياسات الرعاية، المعهد الوطني للخدمات الاجتماعية للمتقاعدين وأصحاب المعاشات التقاعدية في الأرجنتين، أليخاندرو د. روبينو؛ والمحامي والعضو في الرابطة الوطنية للمراكز القانونية المجتمعية، أستراليا، بيل ميتشل؛ والأمين التنفيذي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيجيريا، أنتوني أو. أوجوكو؛ والأستاذ (القانون الدستوري وحقوق الإنسان)، في جامعة آدم - ميكيفيتش، بوزنان، بولندا، زديسلاف كدرزيا. وقدم ورقة غرفة الاجتماعات مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيويورك، كريغ مخيير.

القانون دونما تمييز، فإن القليل منها يراعي التحديات الخاصة التي يواجهها كبار السن. وفي هذا الصدد، تم التأكيد على أن الصكوك الدولية الحالية لحقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وخطة عام 2030 تعترف بشكل محدود للغاية أو لا تتطوي على أي اعتراف محدد بإمكانية لجوء كبار السن اللجوء إلى القضاء.

وشدد المتحاورون على مسألة النقاطية البالغة الأهمية، حيث أن التحديات التي يواجهها كبار السن فيما يتعلق بإمكانية اللجوء إلى القضاء تتفاقم بفعل عوامل أخرى مثل نوع الجنس، والانتماء إلى الشعوب الأصلية، والعرق، والوضع الاجتماعي الاقتصادي، والصحة، والعزلة الجغرافية والاجتماعية، وترتيبات المعيشة والرعاية، والسجن أو الاحتجاز.

وبالإضافة إلى ذلك، أكد المتكلمون على أن رقمنة نظم العدالة وإجراءاتها تضع المزيد من الحواجز أمام العديد من كبار السن الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو إلى المهارات اللازمة في هذا المجال. وأشار المتحاورون والمشاركون إلى أن التمييز ضد المسنين المترسخ بعمق في القوانين والسياسات ونظام العدالة يندرج في صميم الفجوة القائمة على مستوى إمكانية لجوء كبار السن إلى القضاء.

وفي المناقشة التفاعلية، تبادل المتحاورون والمشاركون المعلومات عن ممارساتهم الجيدة وتشريعاتهم لضمان الحق في إمكانية اللجوء إلى القضاء وقدموا أمثلة على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمواجهة بعض التحديات المبينة أعلاه. واعتُبر أن الافتقار إلى صك قانوني دولي شامل ومتكامل لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وحفظ كرامتهم لا يزال له آثار عملية هامة. وسلط الضوء على الحاجة إلى معايير دولية محددة جيداً يُسترشد بها في ضمان فعالية أعمال وإنفاذ حق الجميع في اللجوء إلى القضاء.

سبل المضي قدما

أثناء المناقشة بشأن سبل المضي قدماً، شددت الوفود على العواقب السلبية لجائحة كوفيد-19 التي عانى ولا يزال يعاني منها كبار السن وأقرت بالتحديات الخطيرة التي يواجهونها، بما في ذلك فيما يتعلق بالتمتع الكامل بحقوق الإنسان الواجبة لهم. وتم التأكيد على الدور الهام للفريق العامل، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19 وأثرها غير المتناسب على كبار السن. وفي هذا الصدد، أبرزت الوفود ضرورة مواصلة العمل من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والحماية الكاملة لحقوق الإنسان لكبار السن حتى لا يُترك أحد خلف الركب.

وأعربت بعض الوفود عن ارتياحها إزاء الشكل والممارسة المعتمدين حالياً بالنسبة إلى دورات الفريق العامل، حيث تُجرى مناقشات موضوعية بشأن مجالين من مجالات التركيز التي تؤثر بشكل مباشر على تمتع كبار السن بحقوق الإنسان وتُعقد مناقشة تفاعلية بشأن العناصر المعيارية من أجل تناول مجالي التركيز في الدورة السابقة. ورأت بعض الوفود أن هذا الشكل يساهم في إجراء حوار موضوعي وبناء بشأن المسائل المتعلقة بالشيخوخة مع إتاحة تبادل المعلومات العملية بين الدول الأعضاء والخبراء من المجتمع المدني.

ورأت بعض الوفود أنه من السابق لأوانه الأخذ بممارسة اعتماد توصيات متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي (قرار الجمعية العامة 125/74، الفقرة 52 و 152/75، الفقرة 52) نظرًا لوجود آراء متباينة بشأن هذه المسألة.

وأشارت وفود أخرى إلى ولاية الفريق العامل وشددت على ضرورة أن يمضي الفريق العامل قدماً ويختتم كل دورة من دوراته بنتائج ملموسة تستند إلى مساهمات جميع الدول الأعضاء، باعتماده في نهاية الدورة الثانية عشرة توصيات متفاوض عليها على الصعيد الحكومي الدولي تركز على المجالات التي تشكل أرضية مشتركة لبناء توافق في الآراء وتعزيز الاعمال المقبلة للفريق العامل.

وفيما يتعلق بجدوى وضع صك دولي ملزم قانونًا، شددت بعض الدول الأعضاء على وجود آراء متباينة حول هذا الموضوع وذكرت أنه ينبغي معالجة مسألة الشيوخوخة باستخدام الآليات والموارد القائمة ومن خلال التنفيذ الفعال لخطة عمل مدريد الدولية للشيوخوخة. وتم التأكيد على أهمية الاستماع إلى جميع الأطراف المعنية واعتماد نهج يقوم على بناء توافق الآراء لإجراء المزيد من المناقشات داخل الفريق العامل.

وأعربت وفود أخرى عن ضرورة بذل المزيد من الجهود لتحسين حالة كبار السن ولإبراز احتياجاتهم الخاصة بشكل أوضح وتعزيز حماية حقوق الإنسان الواجبة لهم من خلال تنفيذ أكثر فعالية للصكوك القائمة لحقوق الإنسان وزيادة تعميم مراعاة حقوق الإنسان لكبار السن وتعزيز التوعية بها من خلال مختلف الآليات والمكلفين بولايات في منظومة الأمم المتحدة.

وسلطت دول أعضاء أخرى الضوء على الاتجاه الديموغرافي لشيوخوخة السكان في جميع أنحاء العالم وأشارت إلى الآثار غير المتناسبة للجائحة على كبار السن وإلى التحديات الخطيرة التي يواجهونها في حيث التمتع الكامل بحقوق الإنسان الواجبة لهم.

وفي هذا الصدد، شددت بعض الدول الأعضاء على أن الإطار القانوني الحالي لحقوق الإنسان ليس كافياً لسد الثغرات التنظيمية القائمة والناشئة من أجل حماية حقوق كبار السن حماية كاملة، وأعربت عن دعمها للمضي قدماً في وضع صك دولي ملزم قانوناً مكرس لحقوق الإنسان الواجبة لكبار السن.

وأشارت بعض الدول الأعضاء إلى أن ورقة العمل التي أعدتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتي تضمنت تحديثاً لدراسة النتائج التحليلية لعام 2012 التي تتناول المعايير الشارعة في القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بكبار السن من شأنها أن تكون أساساً جيداً لتوجيه المناقشات المقبلة في الدورات التالية، بينما يعمل الفريق العامل على الوفاء بولايته المتمثلة في تحديد الثغرات المحتملة في الإطار الدولي القائم لحماية حقوق الإنسان لكبار السن وأفضل السبل لسد تلك الثغرات. واقترحت بعض الوفود إدراج مناقشة بشأن تلك الوثيقة كبند من بنود جدول أعمال الدورة الثانية عشرة للفريق العامل.

وأثيرت بعض الشواغل فيما يتعلق بذلك الاقتراح، في حين أشارت وفود أخرى إلى أنها تود الإمعان في تحليل ورقة العمل الأنفة الذكر.

وخلال المناقشة، اقترح أن ينظر الفريق العامل في إنشاء فريق اتصال لمواصلة المناقشات خلال فترة ما بين الدورات. وأعربت بعض الوفود عن تأييدها لذلك الاقتراح، مشددة على أهمية مواصلة مناقشات الفريق العامل خلال فترة ما بين الدورات من أجل تعزيز عمله والمضي قدماً نحو تحقيق نتائج ملموسة أكثر.

وأشارت وفود أخرى إلى الحاجة إلى مزيد من التفاصيل بشأن الجوانب الإجرائية، مثل تكوين فريق الاتصال وولايته والإجراءات المتعلقة بإنشائه، من أجل النظر في الاقتراح.

وأعربت غالبية الوفود عن استعدادها للمشاركة بشكل بناء في مزيد من المناقشات بشأن ذلك الاقتراح خلال فترة ما بين الدورات من أجل الاتفاق على السبيل لمضي الفريق العامل قدماً.

وفيما يتعلق باختيار مجالي التركيز في الدورة الثانية عشرة للفريق العامل، المقرر عقدها في عام 2022، عقب المشاورات غير الرسمية التي أجراها المكتب مع الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب خلال فترة ما بين الدورات، اتخذ الفريق العامل قراراً شفوياً باختيار مجالي "الأمن الاقتصادي" و "مساهمة كبار السن في التنمية المستدامة".

وفي الختام، أود أن أعرب عن عميق امتناني وتقديري للأمانة العامة على دعمها المستمر للفريق العامل، وعلى ما تبديه من كفاءة مهنية عالية وتعاون تام، وبخاصة رئيسة فرع الإدماج الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ماسومي أونو؛ ورئيسة وحدة البرنامج المعني بالشيخوخة ومنسقة شؤون الشيخوخة بالأمم المتحدة، أمل أبو رافع، وفريقها، وجوليا فيري وشاتو نفيلا، من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وكريغ مخبير، مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيويورك؛ ورئيس الفريق (قسم حقوق الإنسان والمسائل الاقتصادية والاجتماعية) في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، ريو هادا. كما أود الإعراب عن امتناني وتقديري لأمين الفريق العمل، وانيس لينت، وفريقه على عملهم الجاد ودعمهم المستمر.

وأود أن أعرب مرة أخرى عن تقديري العميق للمتعاونين المرموقين على ما قدموه من مساهمات موضوعية وملهمة في أعمال الدورة الحادية عشرة للفريق العامل ولممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني على مشاركتهم النشطة وتعاونهم البناء. ويحدونا الأمل في أن نعول على حضوركم المهم ومساهماتكم القيمة في الدورات المقبلة من أجل مساعدة الفريق العامل في الوفاء بولايته، ونتطلع إلى أن تعززوا مشاركتكم في هذا الصدد.

وأخيراً، أود أن أعرب عن خالص امتناني وتقديري العميق لنواب الرئيس ومقررة الفريق العامل الموقرين، روزيني ب. فانغكو من الفلبين، وشيلا كوشير من سلوفينيا، وستيفانو غيرا من البرتغال، وريين آبي من غانا، الذي ما كان للدورة أن تتعقد لولا دعمهم القيم وعملهم الجاد وكفاءتهم المهنية في إدارة أعمال المكتب.

سادسا - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة

21 - في جلسته الثالثة المعقودة في 1 نيسان/أبريل، أدلى الرئيس ببيان بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للفريق العامل.

سابعا - اعتماد التقرير

- 22 - في جلسته الأولى المعقودة في 29 آذار/مارس، أُبلغ الفريق العامل بأن الأمانة العامة ستضع في مرحلة لاحقة، بالتعاون مع المكتب، الصيغة النهائية لموجز النقاط الرئيسية للدورة الحادية عشرة الذي أعده الرئيس وبأن ذلك الموجز سيُدرج في التقرير.
- 23 - وفي جلسته الثالثة المعقودة في 1 نيسان/أبريل، اعتمد الفريق العامل مشروع التقرير عن دورته الحادية عشرة، بصيغته الواردة في الوثيقة [A/AC.278/2021/L.1](#).
-